



التعددية الاجتماعية ومستقبل الانقسام السياسي الفلسطيني



”بال ثينك“ للدراسات الاستراتيجية فلسطين- غزة



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra



REFORM



FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

ديسمبر 2022

التعددية الاجتماعية ومستقبل الانقسام السياسي الفلسطيني

إعداد
رزق عطاونة

جميع الحقوق محفوظة - بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتحاور والتفكير حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. وكونها مؤسسة تفكر اتخذت شعار "المعرفة طريق الازدهار" كأحد أهدافها الاستراتيجية، وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة - فلسطين

هاتف: 0097082822005

فاكس: 0097082827820

البريد الإلكتروني: info@palthink.org



ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

التعددية الاجتماعية ومستقبل الانقسام السياسي
الفلسطيني

إعداد
رزق عطاونة

مقدمة

في عقده الثاني لا زال الانقسام السياسي يتسيد المشهد السياسي ويؤثر في كل مضاميره، ويوم بعد يوم تفقد الحركات الاجتماعية معانيها المؤثرة على صناع القرار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني ما انفك عن محاولة إطلاق حملات، وحراكات شعبية من مختلف المشارب للتأثير في واقع الانقسام وتهيئة بيئة ضاغطة على المنقسمين، إلا أن كل تلك الفعاليات لم ترتقي حتى الى مستوى التأثير في صيرورة الانقسام، ولم تتمكن حتى اللحظة من خفض مستوى أثره على الانسان الفلسطيني.

هذا ولا زال طرفي الانقسام يتخذون من الضفة الغربية وقطاع غزة خنادقاً، عاملين على تضيق الخناق على التفاعل بينهما الشيء الذي قاد الى تغيير وجهات ضغط الحركات والنشاطات الجماهيرية من الضغط على طرفي الانقسام بالمعنى السياسي الى الضغط على كل طرف على حدة بالمعنى المطلي أي انحسار معاني الضغط السياسي اتجاه تحسين ظروف الانقسام او العيش في ظله في كل من الضفة وغزة وللاستدلال على ذلك، شهد المجتمع الفلسطيني آخر حركاته للضغط باتجاه انهاء الانقسام في الضفة لغربية في العام 2018، والذي تمثل في حراك "ارفعوا العقوبات عن غزة" في العام 2018، ولم تشهد الضفة أي حركات جديدة بشأن انهاء الانقسام بهذا المستوى، فيما تبدل شكل الضغط اللاحق ليتمثل في حراك قطاع غزة في العام 2019، الذي حمل عنوان "بدنا نعيش"، ويعتبر نقطة تحول مركزية مفادها ان الجمهور الفلسطيني يعبر عن غضبه اتجاه ظروفه المعيشة في ظل الانقسام، ولم يوجه الحراك بصفة مركزية ضد الانقسام بعمومه.

لا تسعى الورقة الى التركيز على تتبع فعاليات انهاء الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة، او تتبع أسباب الانقسام بعموميتها، بقدر ما تسعى الى البناء على استقراء مستقبل الانقسام السياسي، عبر استنتاج عدد محدد من الأسباب مُفترضة أنها تساهم في استمراره وتأسيسه. تفترض هذه الورقة بأن هنالك ثلاثة أسباب تساهم بشكل مركزي في استمرار الانقسام- ولا تقول أنها سبب حدوثه- ويمكن اجمال هذه الافتراضات على النحو التالي:

أولاً: حصر أسباب الانقسام في الخلافات البرمجية بين الفصائل السياسية

ان التسليم بكون الانقسام هو ظاهرة خلافية بين برامج الأحزاب والحركات السياسية، هو تصوير قاصر لما حدث من انقسام سياسي، وتلفيق غير موضوعي لذلك التصوير على مجمل الاحداث التي

ترتبت على حالة الانقسام. ان قصور هذا المفهوم استند بالأساس على فكرة أن تلك الحركات والأحزاب السياسية مقطوعة المد الجماهيري، ولم يأخذ بالحسبان أن ذلك الانقسام لم يكن انقساماً نخبويّاً منحصر في قيادة تلك الأحزاب، وللتدليل على ذلك فان أي مواطن فلسطيني يستطيع في يومياته مشاهدة التحريض وخطابات الكراهية من فاعلين غير متصلين -وان كانوا داعمين لاحد الحركتين- لقيادة الأحزاب السياسية. ما يؤشر على أن الانقسام أصبح انقسام على مستوى القواعد الجماهيرية، ولدى الحديث عن القواعد الجماهيرية لا يجب أن نتناسى بأن الانقسام حدث بين فصيلين يمثلون بالمباشر أو غير المباشر اكثر من 65% من القواعد الجماهيرية في فلسطين بحسب استطلاعات الرأي التي أجريت بعد تأجيل الانتخابات في العام 2021.

هذا وقد تناسى ذلك التصوير أن الاحداث لا يمكن أن تنشأ فجأة وان تراكماتها تعد تطوراً طبيعياً من حياتها، فقد اقتطع ذلك التصوير كامل الخلافات عبر سنوات طوال ليصور الانقسام بأنه يوم دموي في تاريخ الشعب الفلسطيني، ويتوجب العمل على حل إشكالية ذلك اليوم، وهذا يتناقض مع كافة التعريفات والنظريات المتعلقة بعلوم الصراع، حيث أنه وبتحليل بسيط نجد بأن جذور هذا اليوم قد ضربت عميقاً في التاريخ الفلسطيني.

ان هذا التصوير لم يأخذ بالحسبان مثيلاته من التناقضات والصراعات بين الأحزاب السياسية، التي وصل حد بعضها الى مشاهد أكثر دموية في التاريخ الفلسطيني، وتم اختزال المشهد وإعادة تصويره بمعناه الطارئ على تاريخ الحركات السياسية الفلسطينية، ولم يتم اخذ العبر من مقتطفات التاريخ المنصرمة.

وعلى صعيد متصل فان تحليل ظاهرة الانقسام بوصفها ظاهرة فريدة من نوعها، وبوصفها حدث سياسي منقطع الآثار على الصعيدين الاجتماعي، والاقتصادي، وبرغم كل ما يكتنفه هذا التحليل من إيجابية اتجاه المبنى الاجتماعي، وموثوقية الروابط الاجتماعية، الا أنه يعد نكران بشأن خطورة هذه الاحداث على الروابط الاجتماعية.

ان هذا التصوير لم يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الاحتلالية التي فصلت بموجبها الضفة الغربية عن قطاع غزة لعشرات السنوات وما له من آثار بشأن انقطاع التفاعل الاجتماعي، في محاولة الاحتلال، لتشظية الروابط الاجتماعية بين المكونين الفلسطينيين، وبالتالي هدم احد ركائز اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال، محتجاً بعدم وحدة قرار الفلسطينيين.

ثانياً- افتراض أن السنوات الخمسة عشر الماضية لم تحدث أي تغيير اجتماعي، على الفلسطينيين وأن قرار المنقسمين بإنهائه سوف يعيد ضبط الحالة الاجتماعية الى ما كانت عليه قبيل الانقسام.

ان الاثار الاجتماعية للانقسام الفلسطيني في مستوى الافراد والمجموعات، والمكون الجمعي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن حصرها، وقد طالت تلك الاثار الحقوق المدنية للمواطن الفلسطيني بشكل خطير وغير مسبوق على مستوى مواطنته، وبوصفه احد طرفي العقد الاجتماعي فقد أدى الانقسام الى ضرب ثقة المواطن الفلسطيني بقيادته "المكلفة بحراسة مصالحه"، و تراجع ثقة الفلسطيني بنموذج الدولة.

وقد أنتج الانقسام الفلسطيني، اختلال كبير في ثقة المواطن بسيادة القانون حيث خلق الانقسام حالة تفاوت في القدرة على الوصول الى العدالة بناء على الانتماء السياسي، وسيادة أجواء من الكيدية في التعامل مع المواطنين بناء على انتماءاتهم السياسية.

وعلى ذات الصعيد فقد عطل الانقسام قدرة غالبية المجتمع الفلسطيني على الحصول على الخدمات الأساسية الإنسانية خاصة في قطاع غزة، وقد عطل الى جانب ذلك حق الفلسطيني في الضفة بالرفاه والعيش الكريم، وانتشار أجواء التمييز في الوصول الى خدمات الدولة على أساس مكان السكن او الجغرافيا.

وقد شكل الانقسام ايضاً عديد المبررات، لانتهاك الحق بالحياة بناء على الانتماءات السياسية، وحجز الحرية، والتعذيب، او المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية على تلك الأسس والتي يجرمها القانون الأساسي الفلسطيني وكذلك كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ان تعطيل الانقسام الفلسطيني اجراء الانتخابات الوطنية، يشكل اعتداء صارخ على حق المواطن الفلسطيني في الترقى الاجتماعي داخل نظام حكمه، وفي قدرته على الوصول لتقلد المناصب العامة في ذلك النظام. وكذلك الحد من قدرة الفلسطيني على التفاعل في الفضاء العام على أساس الانتماء السياسي، وبالتالي ذوبان مفاهيم المساواة بين الفلسطينيين.

كذلك، ضرب الانقسام مفهوم الأمن ناشراً مناخ من عدم الأمان في أوساط المواطنين، وحالة اصطفاث اثيرت بشكل مباشر على رغبة الفلسطينيين بالاشتراك بفاعلية في فضائه العام والتي من المفترض أن تكون مهمة حراسته مهمة أصيلة للدولة.

ثالثاً- افتراض ان انتهاء الانقسام يجب أن يمر عبر موافقة قرار من المنقسمين.

ان انتظار قرار من أطراف الانقسام بإنهائه والعودة عنه دون النظر الى الأسباب الموضوعية في نشأته فيما اذا تغيرت ام لا، هو ضرب من الأمل المبالغ به، فلم يجر أي تغيير حقيقي على أي سبب موضوعي سيق للانقسام لكي نتوقع من اطرافه انهائه، وعلى العكس من ذلك فان كل يوم يتأخر فيه انتهاء الانقسام فان فرصة انهائه موضوعياً تزداد تعقيداً حيث يترتب على وجوده، عدد من المصالح والالتزامات المهنية على طرفي الانقسام تمنعهم- وبافتراض تواجد الرغبة- من انهائه.

ان التسليم بضرورة انتهاء الانقسام من الزاوية السياسية أدى الى انقطاع قدرة الفعاليات الجماهيرية، ووسائل الاعلام على التأثير على القيادات التنظيمية والسياسية، ومراكز صنع القرار المختلفة، فيما أدى الى سفور حالة من عدم القدرة على التأثير على النظام السياسي بكليته، ناشراً جواً واسعاً من الإحباط.

التوصيات

- 1- التحول في النظر الى الانقسام الفلسطيني بوصفه حدث طارئ الى التعامل معه كقضية مأسسة، وتطوير رواية بشأن واقع الاضرار التي أحدثها الانقسام في المستويين الاجتماعي والاقتصادي. على أن يتم تبني أجندة اجتماعية تجسيريته بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في مستوى القواعد الجماهيرية، وتشجيع العمل المدني والنقابي المشترك بين الجانبين لتهيئة ظرف لإنهاء الانقسام السياسي، واستعادة قدرة الفلسطينيين على المبادرة بذلك الشأن.
- 2- ضرورة تطوير مرحلة انتقالية جاسرة لفقوة الانقسام، بحيث يتم تصميم برنامج سياسي- اجتماعي انتقالي تمثل فيه غزة والضفة، بمشاركة كافة الأطراف السياسية لإدارة المرحلة الانتقالية والتهيئة لإنهاء الانقسام دون احداث اثر نظامي على بنية النظام السياسي الفلسطيني. بمعنى أن لا يتم إيجاد مراكز صناعة قرار مغايرة عن تلك التي وصفها القانون الأساسي الفلسطيني تعمل ضمنه وليس بديلاً عنه لتجنب وجود مراكز قوة تسعى الى استدامة الحالة الانتقالية.

- 3- تطوير الية لجبر الضرر للمتضررين المباشرين من الانقسام، بمفاهيم العدالة الانتقالية، وألا يتم استثناء الضرر الذي لحق بالجمهور الفلسطيني في أي اجندة مصالحة بين الضفة وقطاع غزة، والا يصار الى تبني الوسائل العشوائية في حل إشكاليات السياسة بمنطق العفو والسماح.
- 4- إعادة التفكير بشمول منظمة التحرير لكافة الأحزاب السياسية، وتعزيز وحدانية التمثيل الفلسطيني في المستوى السياسي، وتعزيز استقلال المنظمة عن أجهزة الدولة، بوصفها كيان تمثيلي سياسي للفلسطينيين أينما تواجدوا.
- 5- ضرورة العمل على تطوير برنامج اصلاح حكومي قادر على إعادة صياغة التوجهات الحكومية الخدمية لتعزيز الاستجابة لأولويات قطاع غزة بوصفه متضرراً رئيساً من الانقسام الفلسطيني.
- 6- تطوير خطة واضحة لاستعادة النظام الديمقراطي الفلسطيني، ليس لعلاج الانقسام السياسي، وانما كطريقة حكم، وتجنب الدخول في نفق حاجة اجرائها في ظروف اصطفايه واستقطابية، تكون فيه العملية محسومة النتائج مسبقاً.